

نظام التصويت الالكتروني لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2011

اللجنة الوطنية للانتخابات 2011



هاتف 1000 404 2 971 + T
فاكس 1155 404 2 971 + F

أبو ظبي
ص.ب. 130000، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
PO Box 130000, Abu Dhabi, United Arab Emirates

uaenec.gov.ae

أصبح من الشائع استخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة كأداة هامة وفعالة لتحسين العمليات وزيادة الكفاءة في العديد من جوانب حياتنا. وفي الآونة الأخيرة أتاحت الوسائل التقنية آفاقاً جديدة في مجال إدارة العمليات الانتخابية باستخدام أنظمة التصويت الإلكتروني مما ساهم بشكل كبير في تطوير عملية المشاركة السياسية في الحياة البرلمانية على مستوى العالم؛ من خلال توفير الدقة، والكفاءة، والشفافية، والخصوصية، والمرونة، والسرية.

ويشير مصطلح "التصويت الإلكتروني" إلى مختلف مراحل عملية الانتخاب بالاعتماد على الوسائل التقنية في تسجيل الناخبين والمرشحين والاقتراع وفرز الأصوات والتوثيق، أو يكفي فقط بوصف مرحلة التصويت وإعلان النتائج. لذا يقال أن النظام الإلكتروني نظام متكامل يبدأ من إجراءات التعرف على الناخب قبل الإدلاء بصوته مروراً بإدخال ومعالجة وتنظيم البيانات ورصدها وانتهاءً بإعلان النتائج إلكترونياً.

ونظراً للآليات المعتمدة في ضمان ومشروعية الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في عمليات الاقتراع، أصبح نظام التصويت الإلكتروني يتمتع بشعبية ومصداقية كبيرتين خلال الأربعة عقود الماضية منذ ظهوره في عام 1970م؛ لكونه عملية مفتوحة مضمونة وسهلة وعادلة وأمنة ونزيهة وتتميز بالشفافية وخالية من أي شكل من أشكال التحيز أو استغلال النفوذ.



وقد استخدمت دولة الإمارات العربية المتحدة نظام التصويت الإلكتروني -بنجاح- في التجربة الأولى لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي في عام 2006م، مما دفع اللجنة الوطنية للانتخابات إلى الاستمرار في تبني هذا النهج واعتماد التصويت الإلكتروني كخيار يجب المحافظة عليه وتكراره في الانتخابات المقبلة في سبتمبر 2011م.

أولاً: أنواع التصويت الإلكتروني:

يشتمل نظام التصويت الإلكتروني على عدة أنواع تتميز عن بعضها، وهي:

1 - التصويت الإلكتروني في مراكز الاقتراع (أي في المراكز الانتخابية):

وفيه يدلي الناخبون بأصواتهم عبر أجهزة إلكترونية تقع -فعلياً- في أماكن الاقتراع الرسمية، حيث تخضع أجهزة وبرمجيات العمل لرقابة مسؤولي الانتخابات، ويتم التحقق من شخصية الناخب بالوسائل التقليدية أو الإلكترونية حسب الأحوال.

2 - التصويت الإلكتروني في الأماكن العامة:

وفيه يدلي الناخبون بأصواتهم عبر أجهزة إلكترونية موزعة في الأماكن العامة كمراكز التسوق مثلاً، حيث تخضع أجهزة وبرمجيات العمل لرقابة مسؤولي الانتخابات، بينما لا تخضع عملية التحقق من شخصية الناخب لرقابتهم المباشرة.

3 - التصويت الإلكتروني عن بعد:

وفيه يدلي الناخبون بأصواتهم عبر مواقع إلكترونية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من منازلهم أو أماكن عملهم أو أي أماكن أخرى، حيث لا يتطلب هذا النوع سوى تسجيل الدخول إلى موقع إلكتروني محدد في يوم الانتخابات وتعبئة استمارة تعريفية لإثبات الهوية باستخدام كلمة سر مخصصة لكل ناخب والضغط على زر التصويت، ولا تخضع أجهزة وبرمجيات العمل والبيئة المادية للرقابة المباشرة لمسؤولي الانتخابات.

ثانياً: اعتماد التصويت الإلكتروني في انتخابات المجلس الوطني 2011:

لما كان التصويت الإلكتروني يعد من الممارسات الناجحة التي توفر بيئة آمنة وفعالة وملائمة للناخبين؛ فقد اعتمدت العديد من الدول هذا النظام في انتخاباتها، ومنها أسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أيرلندا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، سويسرا، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة، النرويج، الهند، هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ثم فقد اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي التي أجريت في عام 2006 م نظام التصويت الإلكتروني في مراكز الاقتراع (أي في المراكز الانتخابية) باستخدام نظام إلكتروني معتمد من قبل شركة عالمية رائدة في هذا المجال، ومتوافق مع المتطلبات الأساسية للعملية الانتخابية، وقد تم استخدامه بطريقة واضحة ومفهومة لجميع المشاركين في العملية الانتخابية، كما أنه تمتع بدرجة عالية من السرية والنزاهة والدقة والشفافية.

رابعاً: مزايا التصويت الإلكتروني:

يتميز التصويت الإلكتروني بالعديد من المزايا، والتي جعلت منه الممارسة الأفضل للاقتراع بدلاً من الطريقة التقليدية بالاعتماد على بطاقات الاقتراع. فبالإضافة إلى قلة تكلفته وإمكانية الوصول إليه بسهولة وبشكل أفضل، يتميز هذا النظام بما يلي:

• سهولة الاستخدام:

حيث أشار معظم المشاركين في الدراسات الاستقصائية التي أجريت حول التصويت الإلكتروني في أنحاء مختلفة من العالم إلى أنهم لم يواجهوا أي صعوبات في استخدام نظام التصويت الإلكتروني، بل تكونت لديهم انطباعات جيدة حول العملية كونها مريحة وسهلة القراءة وتوفر القدرة على تصحيح الأخطاء كما أنها مضمونة في فرز الأصوات.

• الكفاءة والسرعة:

حيث يجعل التصويت الإلكتروني العملية الانتخابية برمتها أكثر كفاءة. فعلى الرغم من أن الناخبين قد يستغرقون وقتاً طويلاً نسبياً في مقصورات الاقتراع، إلا أن الأجهزة تقوم بفرز الأصوات وعدها فوراً بسرعة تصل إلى أجزاء من الثانية لكون أجهزة الكمبيوتر أسرع من البشر.

• هامش أقل للأخطاء:

ليس هناك سوى فرصة ضئيلة للغاية لارتكاب الناخبين أخطاء عند الإدلاء بأصواتهم وفقاً لنظام التصويت الإلكتروني خلافاً لنظام الاقتراع التقليدي. بل الأكثر من ذلك، أنه عندما يخطئ الناخب في الاقتراع يعمل الجهاز على تجاهل الصوت أو عزله جانباً للفحص من قبل الأشخاص المعنيين أو تنبيه الناخب للأخطاء مما يعطيه فرصة لتصحيحها.

• الدقة في الفرز:

حيث يوفر نظام التصويت الإلكتروني فرزاً دقيقاً للأصوات واستبعاد الخطأ البشري، فلا يوجد إمكانية لإعطاء قراءة خاطئة لأصوات الناخبين. مما يجعل العملية الانتخابية أكثر عدلاً في جميع مراحلها.

إن أنظمة التصويت الإلكتروني في تحسين وتطوير مستمر، ولا تألو دولة الإمارات العربية المتحدة جهداً في الحصول على أحدث وأفضل الأجهزة والتقنيات المتوفرة في هذا المجال واعتمادها.

وقد تم اعتماد النظام الإلكتروني في عدة مراحل من العملية الانتخابية على النحو التالي:

- 1 - تسجيل الهيئات الانتخابية من قبل دواوين الحكام وفق نظام إلكتروني معتمد من هيئة الإمارات للهوية.
- 2 - تسجيل المرشحين وفق نظام إلكتروني سيتم ربطه لاحقاً مع نظام التصويت الإلكتروني.
- 3 - نظام التصويت الإلكتروني في الانتخابات والذي تم تطويره وفق أعلى المعايير والمواصفات المعتمدة دولياً في هذا المجال.

ثالثاً: مبادئ التصويت الإلكتروني:

يقوم نظام التصويت الإلكتروني على عدة مبادئ، أهمها:

- يحق للناخبين المسجلين فقط ممارسة حقهم في الانتخاب.
- يحق لكل ناخب الإدلاء بأصوات محددة.
- لا يمكن معرفة عدد الأصوات التي يحصل عليها كل مرشح قبل إعلان نتائج الاقتراع الرسمية.
- سرية التصويت فلا يكون من الممكن الربط بين الناخبين واختياراتهم.
- أجهزة التصويت مبرمجة ضد التلاعب بنظام تشفير يضمن سلامة الإجراءات.
- يوفر حماية للناخبين من عمليات سرقة الهوية.
- يوفر أدلة إلكترونية على عملية التصويت.
- لا يقبل النظام أي تصويت خارج الفترة المحددة للاقتراع.



حيث تتم عملية التصويت الإلكتروني باستخدام أجهزة حاسوب مزودة بشاشات تعمل باللمس لاختيار المرشحين بدلاً من استخدام بطاقات الاقتراع التقليدية، ثم يتم حفظ وتخزين الأصوات في جهاز للذاكرة بطريقة مشفرة تمهيداً لإرسالها إلى المحطة المركزية لتجميع نتائج عمليات الاقتراع.

ويتم تصميم برنامج نظام التصويت الإلكتروني الذي يعتمد على دوائر فائقة الحساسية قبل أشهر عدة من الانتخابات الفعلية، ويمر رمز البرنامج عبر العديد من الاختبارات الرقمية الداخلية والخارجية الصارمة قبل استخدامه على أرض الواقع، مما لا يدع مجالاً للتلاعب بالرموز من قبل أي شخص في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. وبعد انتهاء الانتخابات يتم إعلان النتائج تلقائياً ضمناً للدقة، وذلك من خلال نظام التشفير المعتمد بشهادات من شركات محايدة.

• قيمة مضافة:

يتميز نظام التصويت الإلكتروني بتقديم نتائج دقيقة وموثوقة، كما أنه يوفر الكثير من الوقت والمال والجهد، وكذلك يعد وسيلة فعالة للحماية من الأضرار البيئية من خلال عدم استخدام الورق في عمليات الاقتراع مثلما يتم في نظام الاقتراع التقليدي.



خامساً: خطوات عملية التصويت الإلكتروني في انتخابات 2011:

سيجري نظام التصويت الإلكتروني في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي 2011 وفقاً للخطوات التالية:

- 1 - يتوجه الناخب إلى منصة التصويت ويدخل بطاقة هويته عبر القارئ الإلكتروني.
- 2 - تظهر شاشة المرشحين في الإمارة التي يتبعها الناخب.



- 3 - يختار الناخب المرشح المراد التصويت له بالضغط على صورته في شاشة جهاز التصويت أو من خلال إدخال رقم المرشح في الخانة المخصصة.

(ملاحظة: يستطيع الناخب اختيار أكثر من مرشح بحيث لا يتجاوز عددهم نصف عدد مقاعد الإمارة في المجلس، حيث يحق اختيار 4 مرشحين كحد أقصى في كل من أبوظبي ودبي، و3 مرشحين في كل من الشارقة ورأس الخيمة، ومرشحين اثنين في كل من عجمان وأم القيوين والفجيرة).

- 4 - تظهر شاشة تحوي صور المرشحين الذين تم اختيارهم فقط كاختيار نهائي، حيث يقوم الناخب بتأكيد الاختيار أو التراجع لتعديله.

(ملاحظة: يجب على الناخب التأكد من أسماء وأرقام المرشحين المراد انتخابهم قبل التصويت).

- 5 - يتم طباعة أسماء المرشحين الذين تم اختيارهم بحيث يقوم الناخب بأخذ ورقة التصويت والتوجه إلى صندوق الاقتراع لوضعها بعد طيها.